العراق .. ومخاض الخروج من القبضة

فارس الخطاب

اللافت أن القوات المسلحة العراقية بكل تشكيلاتها المقدرة بـ 80 ألف جندي وضابط خلعت زيها وتركت مواقعها وأسلحتها أمام بضع مئات من المسلحين

الطريقة النقشبندية .. من أقوى التنظيمات ولم تنجرف في اشتباكات جانبية مع القوات الحكومية إلا بالقدر الذي يمنعها من التعرض لمناطق نفوذ الطريقة

من الضرورة وجود موقف عربي يساند وحدة العراق سواء من خلال دول مجلس التعاون أو مجلس الجامعة العربية

تدهورت الأوضاع الأمنية والسياسية بسرعة كبيرة خلال بضعة أيام في العراق عقب سيطرة مسلحين منظمين تنظيما عاليا على ثاني أكبر مدن العراق (محافظة نينوى) دون قتال رغم وجود فرق قتالية متقدمة التجهيز والتسليح فيها، ثم سقوط محافظة صلاح الدين ومركزها (مدينة تكريت) بنفس السيناريو، وهكذا باتجاه أقضية ونواح في محافظتي التاميم (كركوك)، وديالى. وصولا للهدف المعلن لهؤلاء المسلحين، العاصمة العراقية بغداد.

اللافت قبل سقوط هذه المدن العراقية وبهذه المساحات -التي تجاوزت ثلث مساحة العراق- هو أن القوات المسلحة العراقية بكل تشكيلاتها من الجيش والشرطة والقوات الخاصة المقدرة بأكثر من ثمانين ألف جندي وضابط، خلعت ملابسها العسكرية وتركت مواقعها وأسلحتها وأغلب آلياتها وهربت باتجاه الجنوب أو باتجاه اربيل الأقرب جغرافيا لهذه المحافظات.

وهكذا أفاق العالم مذهولا، قبل حكومة المالكي على مشهد غير معتاد حتى في أفلام هوليوود السينمائية خصوصا وأن هذا الجيش هو جيش أنشئ وجهز ودرب من قبل الولايات المتحدة الأميركية التي حلت الجيش الوطني العراقي عقب احتلالها للعراق عام 2003.

كما أن ما أثار الاستغراب الشديد هو الفارق العددي والتسليحي بين المهاجمين وهذه الفرق العسكرية، فقد كان عدد المهاجمين للموصل بضعة مئات (لم تبلغ الألف رجل)، في حين بلغ عديد القوات المسلحة العراقية هناك أكثر من خمسين ألف جندي وضابط، مع مئات الدبابات والآليات المدرعة والطائرات العمودية والمقاتلة.

لقد تركوا معدات جيش كامل في مكانها وهربوا ببضع ساعات بسبقهم فرار قادتهم ذوي الشارات الحمراء والذين اعتمدت عليهم القوات الأميركية في العراق للتصدي للمقاومة العراقية وخاصة فيما سمي بالمثلث السني.

لماذا حدث الانهيار؟

للتعرض لهذه الظاهرة الغريبة في عالم الجيوش والمقاومة الشعبية على مستوى العالم والتاريخ لا بد من بيان أمور مهمة بعضها يتعلق بماهية القوة المهاجمة أو المتعرضة للجيش العراقي الآن والآخر يرتبط بأسلوب إدارة حكومة السيد نوري المالكي والتي وصفها الزعيم الشيعي مقتدى الصدر بـ«الرعناء» وتغليبه للدوافع الطائفية على دوافع الانتماء الوطني.

حيث يرى كثير من المحللين أن إصرار رئيس الحكومة العراقية على تعميم مصطلح «داعش» على من يعارضه في العراق وخاصة من المكون السني هناك يراد منه في الأصل إثارة مخاوف الغرب وبخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا من انتشار تنظيم إرهابي في مناطق نفوذهم وبالتالي مخاوف تمكن هذا التنظيم وغيره من التنظيمات الإسلامية المتشددة من تهديد السلم والأمن العالميين ومصالح الدول الغربية العظمى، وهو ما يدفعهم لتقديم دعم مطلق له في التصدي لهم في العراق وإطلاق يده في استخدام كل الوسائل الممكنة لمنعهم من بسط نفوذهم وتمددهم.

وقد نجح المالكي إلى حد ما في تصوير مطالب أهالي الأنبار المشروعة إلى هذا المنحى مما مكنه من الحصول على مساندة الغرب المطلقة له وسكوت أو تغاضي الكثير من الدول العربية لعدم معرفتها بالشأن العراقي خاصة بعد أن شغلت كل بما نالها من نصيب (الفوضى الخلاقة).

في حقيقة الأمر الذي يعرفه المطلعون تفصيليا على الملف العراقي من الداخل، فإن حجم تنظيم «داعش» في العراق هو الأقل عددا وتنظيما بين كل الفصائل المسلحة الأخرى، وقد كان لقوى مسلحة عراقية نموها الهائل بعيدا عن الصدام مع القوات الحكومية خاصة بعد خروج القوات الأميركية من العراق.

ومن أهم هذه القوات هي، تنظيمات «رجال الطريقة النقشبندية» وهم من أشد القوى تنظيما وبأسا وتماسكا وتدريبا وعقيدة، ولم ينجرفوا أبدا في اشتباكات جانبية مع القوات الحكومية إلا بالقدر الذي يمنعهم من التعرض لمناطق نفوذهم، (والموصل بأجزاء عديدة منها) جزء رئيسي من هذه المناطق.

الجزء الآخر من القوى المنظمة والملتزمة هي قيادة القوات المسلحة العراقية بما تعنيه من خبرات ضباط الجيش الوطني العراقي السابق وإمكاناتهم الخبراتية والإستراتيجية والعملياتية، وهم ربما يمثلون الذراع العسكري لقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، الذي يمثل القوة غير المنظورة والتي نجحت في كسب الكثير من الشباب العراقي لصفوف تنظيمها بعد أن وجد هؤلاء الشباب فراغا عقائديا وفشلا ذريعا للتنظيمات الدينية الشيعية منها والسنية في احتواء تطلعاتهم وتغيير الواقع الفاسد الذي يعانون منه بشدة.

القوى الأخرى تتمثل ببعض الفصائل القليلة العدد، لكنها شديدة الولاء عقائديا، مثل كتائب ثورة العشرين وغيرها من أبناء العشائر الذين التزموا خطا محددا وواضحا منذ عام 2003 وحتى الآن يتمثل بمحاربة الاحتلال والتدخل الإيراني في شؤون العراق.

كل هذه القوى، والتي كانت تعمل فرادى لفترة طويلة، وجدت نفسها، وبعد سعي المالكي الحثيث لتكريس الطائفية الفعلية في العراق وتعريض مكون كبير من شعب العراق للاضطهاد والتهميش والأذى، وبعد سعيه لتقليص دور السنة حتى في العملية السياسية مقابل منحه المزيد من النفوذ للوجود الإيراني والمليشيات المسلحة المرتبطة بهذا الوجود، وجدت هذه القوى نفسها أمام خيار واحد يتمثل بالوجود الوطني وكرامة العراقيين على أرضهم.

فكانت هناك خطوات تمت ببطء، لكنها بدقة وسرية للملمة قواهم وبناء إستراتيجيتهم للتصدي لعمليات إلغاء الهوية العراقية، خاصة بعد أن غاب الدور العربي بشكل شبه كامل، فكانت أولى عمليات توحيد الصف بين هذه الفصائل في معارك الرمادي والفلوجة بمحافظة الأنبار (مستمرة) والتي عجز فيها كل جيش المالكي وطائراته عن اقتحامها رغم مرور بضعة أشهر على بدء العمليات فيها.

الهجوم على الموصل

إن القوى التي هاجمت الموصل هي ذاتها التي تدافع عن الفلوجة ببسالة والتي كبدت الجيش هناك خسائر كبيرة جدا، فبعد مشروع توحد القوى الوطنية دون أن يكون لأي منها الزعامة المطلقة على القوى الأخرى، وبعد دراسة فيما يبدو للوضع السياسي في العراق وملاحظة مواقف المالكي الساعي للحصول على ولاية ثالثة، قرر مجلس الثوار، السياسي والعسكري (وهذا ما يطلقونه على أنفسهم)، البدء بعملية (تحرير العراق) ابتداء من الموصل وصولا إلى بغداد ثم محافظات العراق الجنوبية لاحقا.

إن الجيش العراقي الحالي والذي أنشئ على أسس طائفية معروفة دون بقية جيوش العالم التي تحرص على أن تكون نشأة جيوشها نشأة وطنية، لم يكن ليستطيع مواجهة أي عمل عسكري محترف، ولعل المطلع على العلوم العسكرية يعلم أن أهم مبدأ من مبادئ القتال هو «العقيدة» والجيش الحالي للعراق بلا عقيدة تماما حتى انه يطلق عليه «جيش المالكي» وهو ما يفسر عدم تمسك الجندي بسلاحه أو استماتته من أجل واجبه.

الموقف الخارجي

لقد حرص المالكي على ترويج فكرة أن العراق مهدد بقوة من «تنظيم داعش الإرهابي» محذراً من «امتداده» ليؤثر على الإقليم كله، بل وعلى كل العالم، وسرعان ما ردد الإعلام الدولي هذه الأهزوجة وبدأ بتقديم التقارير والقصص الإخبارية عن هذا التنظيم، لكن دول العالم هذه المرة لم تنطل عليها أكاذيب مسوقة بشكل ساذج، فدعت الولايات المتحدة مجلس الأمن للانعقاد، وخرج فيتالي تشوركين -مندوب روسيا الاتحادية في الأمم المتحدة والذي تترأس بلاده الدورة الحالية للمجلس- ليقول للصحفيين: «إن ما حدث في الموصل وصلاح الدين ليس من فعل داعش، إنه جزء من انتفاضة».

أما الولايات المتحدة فقال رئيسها باراك اوباما إنه «لن يرسل قوات برية إلى العراق»، وندد بسياسة المالكي وبين بوضوح أنها هي سبب ما آلت إليه الأمور في العراق، وإن كان بعض المحللين يرون في تخلي أميركا عن مسؤوليتها في هذا البلد -وهي المسؤولة الأولى عن تدمير مؤسساته الحكومية- بمثابة ضوء أخضر للقوى الإقليمية للتدخل في حسم الأزمة الراهنة.

إن مستقبل العراق بعد أن بدأت انتفاضات محافظاته الشمالية العربية سيكون وفق مشهدين رئيسيين هما كالآتي:

أولا: أن تنجح قوى الانتفاضة في دخول بغداد وإعلان التغيير المطلوب وهو أمر قد يكون مرحبا به من قبل أغلب أهالي بغداد والعراق عموما شيعة وسنة، وهو ما يعني فتح الباب للمحافظات الجنوبية للولوج تحت إرادة التغيير خاصة وقد عانت هذه المحافظات من ظلم وقهر التدخل الإيراني في شؤون محافظاتهم.

ثانيا: أن تدفع إيران بقوات ضاربة لحماية النظام في بغداد مما يعني وقوف الثوار على حدود العاصمة إن طال القتال حولها، وقد يعلنون إقليما خاصا بالمناطق التي سيطروا عليها (ديالى، والأنبار، وصلاح الدين، ونينوى) وبالتالي تكوّن إقليم ذي أغلبية سنية بما يضعف من سلطة الحكومة الاتحادية إلى أدنى الحدود.

إن الحرب الدائرة في العراق الآن لن تنتهي إلا بسقوط حكومة نوري المالكي، وهذا على ما يبدو ما عزمت عليه القوى المسلحة بكافة تصنيفاتها.

ومن المهم جدا الإشارة إلى ضرورة وجود موقف عربي يساند وحدة العراق من خلال التحذير المباشر لكل القوى الإقليمية من عدم التدخل في شؤون العراق الداخلية سواء من خلال دول مجلس التعاون الخليجي، أو من خلال الدعوة لجلسة طارئة لمجلس جامعة الدول العربية والتي تترأسها الكويت (الجارة المهددة) بأي تطورات سلبية في العراق.

عن «الجزيرة نت»

سيدي الرئيس .. أحسنت صنعاً في سوريا .. والآن طبّق استراتيجيتك الناجحة مجدداً!

روبرت ساتلوف

تُعتبر سوريا مثلاً نادراً تتداخل فيه المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة مع اهتماماتها الإنسانية. وبمعنى آخر، يجب التمتع بالذكاء والصواب لاتخاذ القرارات الحاسمة. ولدى الأشخاص العقلانيين أولويات مختلفة – تهدف بمجملها إلى وضع حد للأفعال الوحشية التي يرتكبها نظام الأسد، ومنع إيران و «حزب الله» من تحقيق انتصار، وقمع موجات الجهاديين المتزايدة، ووقف نزوح اللاجئين السوريين الوافدين بأعداد هائلة حيث أنهم يهددون الأردن ولبنان. وبهدف تحقيق كل واحدة من هذه الأولويات، يجب أولا تغيير المعادلة العسكرية داخل سوريا. ولكن، كيف يتم ذلك؟

لا يكمن الجواب – كما كتب السفير السابق روبرت فورد في صحيفة نيويورك تايمز في 10 حزيران/يونيو – في تكثيف المساعدات الأمريكية للثوار السوريين المعروفين بالمعتدلين بصورة ملحوظة. وفي الحقيقة، أنهم لا يثقون بهذا الحل لأسباب وجيهة، لاسيما بعد مضي عدة سنوات تخللتها الكثير من الوعود المنكوثة. كذلك، لن يكون مفيداً تزويد الثوار بالأسلحة لإيقاف الصراع الذي أودى بحياة أكثر من 160,000 سوري حتى الآن، الكثير منهم قتلوا من خلال الهجمات الجوية العشوائية. وبدلاً من ذلك، يتعين على الرئيس الأمريكي باراك أوباما الاقتداء بالخطط والسياسات التي انتهجها هو نفسه.

قد يفكر الكثيرون ملياً بخصوص مسألة اعتبار الرئيس الأمريكي مصدراً لاعتماد سياسة حازمة تجاه سوريا. ففي نهاية المطاف كان أوباما قد بذل جهوداً جمة، طيلة السنوات الثلاث الماضية المضرّجة بالدماء، للحؤول دون تورّيط الولايات المتحدة بصورة مباشرة في الملف السوري، وتحديداً منذ آب/أغسطس 2013 بعد أن نادى الرئيس الأمريكي بضرورة تنحي بشار الأسد عن السلطة.

ولكن وفقاً لتصريحات الرئيس أوباما، حققت الولايات المتحدة لمدة وجيزة – دون اللجوء إلى قوة السلاح – مكاسب استراتيجية هائلة ذات تضمينات واقعية تخدم الوضع الإنساني. وإن نجحت تلك الخطة مرة واحدة، فلا يوجد سبب يستبعد نجاح الخطة مجدداً. والمقصود في هذا السياق فترة استخدام الأسلحة الكيميائية في أيلول/سبتمبر 2013.

بالنسبة للكثيرين، أتاحت مسألة الأسلحة الكيميائية لكل من الأسد وأوباما تصفية الحسابات وجها لوجه، إلا أنه يبدو أن الأخير بدأ يغيّر سياسته تجاه سوريا، وتأكيداً على موقف أمريكا الانسحابي، أشار الرئيس أوباما إلى أن استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية يشكل خطاً أحمر للولايات المتحدة. ولكنه سرعان ما ندم على ذلك التصريح. ومن ثم، اضطر الرئيس الأمريكي إلى إصدار أمر بالقيام بالترتيبات اللازمة لتنفيذ هجوم بالصواريخ وصفه وزير خارجيته بـ الصغير جداً ضد أهداف عسكرية سورية. وفي اللحظة الأخيرة، وبدلاً من إعطاء الضوء الأخضر لشن الهجوم، لجأ أوباما إلى الكونغرس للأخذ برأيه. وعندما كان الكونغرس على وشك التصويت ضد شن أي هجوم عسكري أمريكي، أعلن النظام السوري ومؤيديه الروس عن رغبتهم في إتمام صفقة [حفظت ماء وجه الولايات المتحدة]. وتتمثل صفقة الأسد بالتخلي عن مخزون الأسلحة الكيميائية الذي في حوزته شرط تراجع أوباما عن قرار شن ضربة عسكرية.

وبما أن الرئيس أوباما لم يرغب بقوله هذا باستخدام القوة العسكرية في جميع الأحوال، شكل العرض السوري – الروسي حلاً مناسباً وراقياً، ولا شك في أن هذه الصفقة، التي حرص فيها الأسد على أن يكون شريكاً لا غنى عنه في تنفيذها، ضامناً بالتالي ألا تبذل الولايات المتحدة أي جهود جدية لخلعه قبل خروج آخر سلاح كيميائي من البلاد بأمان – وهي عملية كان قد سيطر عليها بحنكة ودهاء – تشكل ثمناً منصفاً على الإدارة الأمريكية دفعه. وكانت النتيجة انتصاراً كبيراً لصالح الأسد، إذ أن الأخير لم يتجح في التمسك بالحكم فحسب محتفظاً ببعض من مادة السارين العزيزة عليه، بل تمكن أيضاً من الإفلات من العقاب بعد استخدامه غاز الكلور، وهو سلاح كيماوي قاتل آخر، دون أي انعكاسات.

وبطبيعة الحال، ينظر الرئيس أوباما إلى تلك المرحلة بصورة مختلفة كلياً. وبالنسبة إلى الأشخاص الذين يتادون بضرورة بذل أمريكا جهوداً إضافية لمواجهة الخطر المتزايد للإبادة الجماعية – باستخدام عبارة من كلام قوي جاء في خطاب ألقاه الرئيس أوباما في المتحف الأمريكي لذكرى الهولوكوست [المحرقة] حول المأساة المستمرة في سوريا في آذار/مارس 2014 – يجدر بهم أولاً الأخذ بنظر الاعتبار وجهة نظر الرئيس الأمريكي حول موضوع الأسلحة الكيميائية.

ووفقاً للرئيس أوباما، يتمثل هدف أمريكا الأسمى في إبقاء الهدف نصب عينيها، أي النجاح في إخلاء سوريا من أسلحة الدمار الشامل الخطيرة. وبمعنى آخر، ليس ضرورياً وليس مجدياً دفع أمريكا إلى استخدام القوة عندما تكون الدبلوماسية، مدعومة بتهديد حقيقي باستعمال القوة، الوسيلة الأنسب لتحقيق نتائج أفضل. وفي هذا السياق، شعر الأسد بالارتياب والذهول أمام القوة الهائلة التي قد تستخدمها أمريكا. وبالنسبة إليه، قد تكون المعركة التي وصفتها الولايات المتحدة صغيرة إلى حد لا يصدّق كارثية بالنسبة له. ولذلك، فضل الأسد تفادي ذلك الهجوم لقاء تخليه عن أسلحته الأكثر فتكاً المتوفرة في ترسانته الاستراتيجية. وفي الإطار نفسه، قال الرئيس الأمريكي في أيلول/سبتمبر الماضي، باتت لدينا الآن الفرصة لتحقيق أهدافنا باستخدام الدبلوماسية نظراً للتهديد الحقيقي الذي تجسده القوة العسكرية الأمريكية.

لقد أشار القليل من المشاركين في النقاش الدائر حول السياسة في سوريا إلى تكرار هذه الاستراتيجية. ويُعزى السبب بشكل كبير إلى حقيقة أن الجهات المؤيدة لتدخل أمريكي أكبر تستبعد أن تجسد مسألة الأسلحة الكيميائية رفض الرئيس أوباما اتخاذ أي تدابير في هذا الصدد بل تعتبرها مثلاً يبرر الاستخدام الحكيم للقوة الأمريكية. ومن المحتمل، نعم من المحتمل فقط، بحق الذين يؤيد التدخل الأمريكي أن تحقق نجاحاً داخل المكتب البيضاوي – المكان الوحيد الذي تتخذ فيه القرارات النهائية – إذا قمنا بالاعتراف بالنجاح الذي يدعي الرئيس تحقيقه حول موضوع الأسلحة الكيميائية.

لذا، أعرض هنا اقتراحي على الرئيس أوباما:

السيد الرئيس، بفضل استخدامكم للقوة الأمريكية بعزم وحرص، لم يعد يخشى ملايين السوريين وجود الأسلحة الكيميائية في أيدي نظام الأسد الوحشي. وفي الواقع، يُعتبر تحقيق هذا الهدف المهم – دون إطلاق رصاصة واحدة أو حتى إرسال جندي واحد إلى أرض المعركة – إنجازاً كبيراً.

ولكن، يوجد المزيد من الأهداف التي يجب تحقيقها في سوريا وقد أظهرت كيفية تحقيقها. فدون إرسال جندي أمريكي واحد للقتال على الأراضي السورية، أظهرت لنا كيف دفعت الأسد على تقديم تنازلات مهمة. وقد حان الوقت لكي تطبق هذا النموذج لإجباره على التوقف عن إسقاط البراميل المتفجرة على مواطنيه ووقف تجويع مدنيين أبرياء.

وعلى وجه التحديد، إرسل سيدي الرئيس أمراً إلى الأسد يقضي بإنهاء جميع الهجمات الجوية على شعبه وفتح ممرات لمرور الغذاء والدواء والإغاثة الإنسانية، وفي حال عدم امتثاله، هدده بأن أمريكا، بمساعدة حلفائها، ستشن هجوماً بالصواريخ لتدمير القواعد الجوية السورية ومقر قيادتها العسكرية.

ولا تتطلب منا هذه المقاربة وضع الطيارين الأمريكيين في دائرة الخطر بدفعهم نحو إسقاط كل طائرة ومروحية في سلاح الجو التابع لنظام الأسد، بل سنعني استخدام التأثير الأمريكي الواسع النطاق لحرمان تلك الطائرات من أمن قواعدها الجوية ومصدر قيادتها وتحكمها. وباعتماد هذه الاستراتيجية، سننقذ حياة الملايين من السوريين ونُبطئ تدفق اللاجئين ونوفر الفرصة لشركاء الولايات المتحدة المحليين للكفاح من أجل الكرامة والحرية التي تؤمن بأنها من حقهم.

سيدي الرئيس، إذا طبّقت استراتيجيتك مرة واحدة، بإمكانك تطبيقها مرة أخرى.

عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط